الأمم المتحدة

E/CN.6/2007/NGO/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والخمسون

٢٦ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة

بيان مقدّم من الرؤية النسائية، وهي منظمة غير حكومية ذات لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2007/1.

040107 040107 06-66905 (A)

البيان

نحن، المنظمات غير الحكومية المذكورة أدناه، نعيد التأكيد على منهاج عمل بيجين، الذي التزمت الحكومات في إطاره بالأهداف الاستراتيجية التسعة الواردة في الفرع لام المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة. ويتناول الفرع لام الحاجة إلى زيادة وعي الطفلة بحاجاتها وإمكاناتها، وتوفير فرص متكافئة لها في مجالات التعليم وتطوير المهارات والتدريب. ويركز أيضاً على أهمية تعزيز وعي الطفلة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعزيز مشاركتها فيها، وذلك لكفالة استدامة النهوض بالمرأة.

ومن شأن موضوع الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة، وهو ''القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة''، أن يذكّر الحكومات والمجتمع المدني ليس فقط بالحاجة إلى حماية الطفلة، بل أيضا بالحاجة إلى تزويدها بالأدوات التي من شأنها أن تؤمّن رفاهها وسلامتها وتحفظهما.

ويصف تقرير الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة أشكال التمييز المتعددة التي تواجهها المرأة والطفلة وأنواع العنف التي تؤدي إليها. وتعتبر التبعية والضعف والإحباط التي تنجم عن محدودية فرص المرأة في الوصول إلى استقلالها الاقتصادي وسبل كسب عيشها أحد أكثر أشكال التمييز ضد المرأة انتشاراً، وهو يمنعها من الاضطلاع بدور فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مجتمعها المحلي.

وعندما تعرف المرأة أن بإمكانها أن تكون مستقلة اقتصادياً وتعرف السبيل لتحقيق ذلك، فإنها تكون قادرة على تخليص نفسها وتخليص الآخرين من حالات التمييز والعنف والوقوع عرضة للمعاناة والمرض. وقد أظهرت المرأة، مراراً وتكراراً، قدرتها على أن تكون عنصراً فاعلاً من أجل إحداث تغيير في مجتمعها المحلي، ورغبتها بذلك. ولا بدّ من كسر أنماط القمع التقليدية من خلال إتاحة الفرصة أمام الفتاة للوصول إلى المعرفة والتدريب لتمكينها من استخدام ذكائها وقدراتها ومهاراتها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لها وللآخرين.

ولا يكفي تمكين الفتاة من أن تكون موظّفة، بل يجب تمكينها أيضاً من أن تباشر أعمالها الحرة بحرص، وأن تنقل الممارسات المستدامة والغنى والرفاه إلى مجتمعها المحلي.

وفي بيئات كثيرة، هناك قلّة من النماذج التي يقتدى بها من الإناث اللواتي يشكّلن مصدر الإلهام الضروري لتمكين الفتاة من الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي. لذلك، تكمن

مسؤولية الحكومات والمجتمع المدني في توفير التدريب والإرشاد الضروريين لتوجيه الطفلة نحو التمكين الاقتصادي، وبالتالي، تزويدها بالأدوات التي من شأنها توفير أمنها الذاتي.

ونحضّ بالتالي الحكومات والمجتمع المدني على:

- المبادرة بوضع برامج شعبية تمكّن الفتاة من فهم حرية الاختيار التي قد يمنحها لها الاستقلال الاقتصادي والمسؤوليات التي يلقيها هذا الأمر على عاتقها من الناحيتين الاجتماعية والبيئية؛ وإزالة الغموض الذي يكتنف العالم المالي بما فيه من مصارف وائتمانات وخدمات مالية وما إلى ذلك، وإرشادها إلى كيفية الوصول إلى تلك الخدمات؛ وتعليمها المهارات الأساسية المتعلقة بالمحاسبة وإدارة الأموال؛ والتكلّم مع الفتاة، في السنوات الأولى من عمرها، عن وجود خيارات قد لا تكون مرئية في محيطها المباشر ولكنها تبقى مشرّفة وحقيقية؛

- التمكين للفتاة كي تكون عنصراً فاعلاً من أجل إحداث التغيير ومساعدتها على تنمية الوعي بقيمها وبغريزتها الطبيعية كامرأة وعلى الثقة بقدرتها كصانعة قرار، والتوضيح لها أن باستطاعتها إيجاد فرص العمالة والفائدة للآخرين؛ وتطوير مهاراتها القيادية؛

- تعليم الفتيات والفتيان مهارات التفكير الناقد من خلال أمثلة مستقاة من بيئتهم ومن صور من الخارج؛ وإنشاء أفرقة تحاورية تشارك فيها أندية شبابية ومراكز مجتمعية لتعزيز النقاش والأفكار وتوفير النصح؛ والبحث عن نماذج يُقتدى بها من النساء وعن منظمات نسائية تبيّن قيم المرأة في العمل وتوفر مرشدين وتساعد على خلق وعي في المجالات الحاسمة؛

- تشجيع المدارس والمدرّسين على تثقيف الفتيان جنباً إلى جنب مع الفتيات حول أهمية الحصول على حقوق اقتصادية متساوية وحول الحرية التي يمكن أن توفرها سلطة صنع القرار لجميع المواطنين؛ وتعليمهم الصلات بين التجارة على المستوى المحلي وبين الاقتصاد الوطني والعالمي لإعطاء الفتيات والفتيان صورة عن كيفية عمل الأنظمة الاقتصادية والأسباب الكامنة وراء عملها، وكيفية تأثير النشاط الاقتصادي في البيئة الاجتماعية والطبيعية؛ واختيار نماذج يُقتدى بها من الذكور والإناث، على الصعيدين الوطني والدولي، لتكون الفتاة محاطة بقيم ووجهات نظر بديلة؛

- تثقيف الآباء بأهمية تزويد بناتهم بالأدوات اللازمة لتأمين سلامتهنّ وسلامة أسرهنّ ومجتمعهنّ، والعمل بالتعاون مع المنظمات الشعبية والأفرقة المجتمعية على التكلم مع الأمهات عن ضرورة توفير البدائل لبناتهنّ، والتأكيد لهنّ من جديد على أن

الاستقلال الاقتصادي، في عالم اليوم الذي تسيطر عليه العولمة، قد يعني حياة التقاليد وليس موتها؛

- تشجيع المؤسسات التجارية على الاستثمار في تعليم الفتيات، وتعزيز صورة الطفلة كقاعدة لفرقة العمل في المستقبل، أي تعزيز صورتها كموظفة محتملة سريعة التعلّم، تتمتع بالقدرة والمرونة؛ وإقامة الصلات بين قطاع الأعمال والمؤسسات التربوية لتوفير الاتصال السريع وتوفير فرص التدريب الداخلي والخبرة العملية؛

- تشجيع الرابطات الدولية التجارية والمنظمات النسائية على إدارة حلقات العمل والحلقات الدراسية حول الأعمال التجارية الصغيرة لمساعدة الفتاة على تعلّم كيفية التخطيط والإدارة الفعالة للمشاريع التجارية الصغيرة من بدايتها إلى نهايتها. ومساعدة الفتاة على رؤية نطاق واسع من الاحتمالات، يتجاوز الإنتاج الحرفي الأساسي ليصل إلى استخدام الفتاة لمهاراتها التقليدية التي لا تتقاضى عليها أجر في مجال تقديم الرعاية والخدمات، كمنطلق لتأسيس أعمال في مجال تقديم الخدمات.

ويؤدي التمكين الاقتصادي إلى المشاركة، ليس فقط في الحياة الاقتصادية، بل أيضا في الحياة الاجتماعية والسياسية أيضاً. ويوفر القدرة على التأثير وعلى صنع القرار، وهذا ما يضمن للمرأة إيصال صوتها. وإذا فشلنا في تمكين الفتاة من التمتّع بالحرية، ومن أن تكون عنصراً اقتصادياً فاعلاً ومسؤولاً، فسنفشل في إعداد جيل من نساء المستقبل القادرات على تولي مناصب قيادية في المجالين الاقتصادي والسياسي على قدم المساواة التامة مع الرجل. وستبقى وجهات النظر البديلة التي تقدّمها النساء غير مسموعة، وسيزداد الفقر كثيرا في العالم. وتكمن مسؤوليتنا في أن نضمن عدم حدوث ذلك.

ملاحظة:

أيد البيان المنظمات غير الحكومية التالية: حركة مساعدة الأسر المحرومة، والمجلس الدولي للمرأة، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والمنظمة العالمية للطفولة المبكرة، ومنظمة زونتا الدولية.